

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيد المرسلين وخاتم
النبیین محمد واله وأصحابه المنتجبين.

أَمَّا بَعْدُ

فقد بذل النحويون الأوائل جهداً
واسعاً بعد وضعهم قواعد النحو
العربي، إذ شرعوا في استقراء اللغة
من مصادرها الأولى: القرآن الكريم،
وقراءاته، والشعر، وكلام العرب
الفصحاء، والأمثال، وهم في استقراءهم
كانوا يرومون الصحة والدقة والشمول
لذلك، فالشاهد النحوي الذي يتخذونه
لتقوية قاعدة نحوية أو تأسيس قاعدة
يستنبطونها أو حكماً لغوياً يتوصلون إليه.

وتعد ألفية ابن مالك من المنظومات
النحوية التي اقبل عليها العلماء
والمتعلمون حفظاً ودرساً وشرحاً على
مدى قرون عدة، وقد أدى ذبوعها لكثرة
شروحاتها كثرة واضحة لم يعرف التأليف
في شرح النظم النحوي مثيلاً لها ومن
تلك الشروح شرح ابن عقيل على ألفية
ابن مالك الذي يعد مؤلفاً مهماً من
مؤلفات النحويين واللغويين علماء
ومتعلمين، وقد أظهر ابن عقيل اهتماماً

دراسة القراءات القرآنية

في شرح ابن عقيل على

ألفية ابن مالك

د.م. سيرين حسين كاظم

جامعة الإمام جعفر

الصادق (ع) فرع المثنى

القسم الأول

موقف ابن عقيل من القراءات
القرآنية

لقد اهتم ابن عقيل بالقراءات
القرآنية، ويمكن معرفة ذلك عبر
الاستشهاد أو الترجيح أو التمثيل بتلك
القراءات لأغراض عدة منها:

1 - لتثبيت حكم نحوي: أشار ابن
عقيل (1) إلى أن الفصيح في (لدي) إثبات
نون الوقاية، كقوله تعالى: ﴿فَدَّ بَلَّغَتْ مِنْ
لَدُنِّي عُدْرًا﴾ (2)، ويقال حذفها، كقراءة من
قرأ ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ بالتخفيف (3)، إذ ذكر
هذه القراءة لتثبيت حكم قلة حذف النون
مع (لدى).

وفي حديثه (4) عن (أي) أن بعض
العرب أعرب (أيًا) مطلقًا، وإن أضيفت
وحذف صدر صلتها، فهي معربة وليست
مبنية على الضم كما القاعدة المعروفة،
ولتوثيق هذا الحكم استشهد بقراءة
النصب (5) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ
مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّهْمَ أَشَدُّ﴾ (6).

وذكر في حديثه (7) عن (عسى)
إذا اتصلت بضمير الرفع سواء أكان
للمتكلم، أو للمخاطب، أو للغائب،
جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر،
فاحتج بقراءة نافع: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ

واضحاً بالشواهد النحوية بمختلف
أنواعها القران الكريم، والقراءات
القرآنية، والحديث النبوي، والشعر،
وكلام العرب الفصحاء، والأمثال.

فالقراءات القرآنية رافد من روافد
اللغة العربية باتجاهاتها المختلفة
الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية،
فهي منبع المعارف اللغوية المتعددة
لاعتمادها على القرآن الكريم الذي لا
يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
تنزيل من لدى عزير حكيم.

ومن ثم اهتم ابن عقيل بالقراءات
القرآنية في شرحه لألفية ابن مالك،
عبر الشواهد التي اعتمد عليها لتوضيح
قاعدة معينة وتثبيتها أو لحكم نحوي أو
لظاهرة لغوية وغيرها،

ولأهمية هذا الموضوع كان بحثي
في (دراسة القراءات القرآنية في
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)
وقد قسم البحث على قسمين: الأول:
موقف ابن عقيل من القراءات القرآنية،
والآخر: منهج ابن عقيل في عرض
القراءات القرآنية، ثم نتائج البحث.

جملة فعلية صدرت بـماض، أم بمضارع، أم جملة اسمية، قال: يجوز فيه الإعراب والبناء، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، وقال: وما وقع قبل فعل معرب، أو قبل مبتدأ، فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، وقد قرئ في السبعة⁽¹⁸⁾ قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁽¹⁹⁾ بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختاره المصنف⁽²⁰⁾.

وقال⁽²¹⁾: إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، واحتج لذلك بقراءة (يفغر) بثلاثة وجوه الرفع والنصب والجزم⁽²²⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾⁽²³⁾

وذكر⁽²⁴⁾ أن الأعداد (مائة) و(ألفا) من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، وورود إضافة (مائة) إلى الجمع قليل، ومنه قراءة حمزة و الكسائي⁽²⁵⁾ لقوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ﴾⁽²⁶⁾ بإضافة مائة إلى سنين.

2 - لتثبيت قاعدة معينة ذكر ابن

تَوَلَّيْتُمْ ﴿8﴾ بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها⁽⁹⁾.

وذكر⁽¹⁰⁾ في جواز فتح وكسر (إِنَّ) إذا وقعت بعد فاء الجزاء في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمَلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹¹⁾، فقد قرئ ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ بالفتح والكسر، فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن، والفتح على جعل (أَنَّ) وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف، والتقدير (فالغفران جزاؤه)، أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير (فجزاؤه الغفران) فقد استشهد بوجهي القراءة لتثبيت هذا الحكم⁽¹²⁾.

وذكر⁽¹³⁾ في حديثه عن الجملة الفعلية الواقعة حالا إذا صدرت هذه الجملة بفعل مضارع منفي فيجوز اقترانها بالواو، ومثل ذلك بقراءة ابن ذكوان⁽¹⁴⁾: في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾⁽¹⁵⁾، بتخفيف النون، و(لا تتبعان) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنتما تتبعان⁽¹⁶⁾.

وعند حديثه⁽¹⁷⁾ عن جواز إضافة الاسم إلى الجملة، سواء أضيف إلى

عقيل⁽²⁷⁾ في الموصول الاسمي (الذي) للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة، إذا ثبتتهما أسقطت الياء وأتيت مكانها: بالألف في حالة الرفع، نحو(الَّذَانِ، وَاللَّتَانِ)، وبالياء في حالتي الجر والنصب، فتقول:(اللَّذِينَ، وَاللَّتِينَ)، ثم قال: وإن شئت شددت النون - عوضاً عن الياء المحذوفة - فقلت:(الَّذَانِ وَاللَّتَانِ)، وقد قرئ⁽²⁸⁾ قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾⁽²⁹⁾.

وعند حديثه عن(لات) ذكر القراءات التي وردت في هذه الآية الكريمة فقال: مذهب الجمهور أنها تعمل عمل(ليس)، فترفع الاسم، وتصب الخبر، لكن اختلفت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽³⁰⁾ بنصب

الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير(ولات حين مناص) فالحينُ اسمها، وحين مناص خبرها، ثم ذكر القراءة الشاذة لها⁽⁴⁰⁾، وقد قرئ شذوذاً(ولات حين مناص) برفع الحين على أنه اسم(لات) والخبر محذوف، والتقدير(ولات حين مناص لهم) أي: ولات حين مناص كائنات لهم⁽⁴¹⁾.

وعند حديثه⁽⁴²⁾ عن(أن) المفتوحة المخففة قال: إذا خفضت بقيت على ما كان لها من العمل، ولكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة، فإذا كان خبرها جملة فعلية لفعل متصرف يفيد معنى الدعاء لم يفصل بينهما بفواصل، كقوله تعالى:

وقال⁽³⁰⁾: كذلك يجوز التشديد مع الياء - وهو مذهب الكوفيين - فتقول:(اللَّذِينَ، وَاللَّتِينَ) وقد قرئ: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾⁽³¹⁾ بتشديد النون⁽³²⁾، فقد ذكر هذه القراءة لتثبيت قاعدة معينة قال بها.

وذكر قراءة⁽³³⁾ الرفع عند حديثه عن الجملة الواقعة خبراً، وان لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ كالإشارة إلى المبتدأ⁽³⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾⁽³⁵⁾ في قراءة من رفع لباس.

وجوزه حذف النون في(لم يكن)، ولا فرق في ذلك بين كان(الناقصة والتامة)، وقد قرئ⁽³⁶⁾ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً

﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾⁽⁴³⁾،
في قراءة من قرأ (غَضَب) بصيغة
الماضي⁽⁴⁴⁾.

والله يريد باقى الآخرة، ومنهم من
يقدره (والله يريد عرض الآخرة).
وقال⁽⁵⁶⁾: قد يحذف المضاف إليه

ويبقى المضاف على حاله الذي كان قبل
الحذف من غير تنوين مع أن الشرطين
وهما العطف والمماثلة غير محققين
لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف
إلى مثل المحذوف ومثّل بقراءة⁽⁵⁷⁾
من قرأ شذوذاً: قوله تعالى: ﴿فَلَا
خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁵⁸⁾ أي: فلا خوف شئ
عليهم⁽⁵⁹⁾.

وفي حديثه⁽⁶⁰⁾ عن جواز الفصل بين
المضاف الذي هو المصدر، والمضاف
إليه بما نصبه المضاف من مفعول
به، واستشهد لذلك بقراءة ابن عامر،
بنصب (أولاد) وجر (الشركاء)⁽⁶¹⁾ في
قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمُ شُرَكَاءَهُمْ﴾⁽⁶²⁾.

ومثال⁽⁶³⁾ ما فصل فيه بين المضاف
والمضاف إليه بمفعول المضاف
الذي هو اسم فاعل قراءة⁽⁶⁴⁾ بعض
السلف لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ
مُخَلَّفَ وَعَدَهُ رَسُولُهُ﴾⁽⁶⁵⁾ بنصب (وعد)
وجر (رسل)⁽⁶⁶⁾ فاحتج بها.

وفي حديثه⁽⁶⁷⁾ عن إعادة الخافض
إذا عطف على ضمير الخفض قال:

وإن لم يكن يفيد معنى الدعاء يجب
أن يفصل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة
منهم المصنف⁽⁴⁵⁾: يجوز الفصل وتركه
والأحسن الفصل، ومما ذكر بدون
فصل قراءة الرفع⁽⁴⁶⁾ في قول لقوله
تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾⁽⁴⁷⁾
رفع (يُتِمَّ)، والقول الثاني: أن (أن)
ليست مخففة من الثقيلة، بل هي
الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتم)
بعده شذوذاً⁽⁴⁸⁾.

وذكر⁽⁴⁹⁾ انه لا يتم تنوين (قبل)
(بعد) إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم
ينولفظه ولا معناه، فتكون نكرة، وتبقى
في هذه الحالة كالمضاف لفظاً، ومثله
قراءة من قرأ⁽⁵⁰⁾ في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ
الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾⁽⁵¹⁾، بجر (قبل)،
وبعد) وتنوينهما⁽⁵²⁾.

وذكر⁽⁵³⁾ انه قد يحذف المضاف
ويبقى المضاف إليه على جره،
والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ، بل
مقابل له، كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ
الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾⁽⁵⁴⁾، في
قراءة من جر الآخرة⁽⁵⁵⁾ والتقدير:

جعل جمهور النحاة ذلك لازماً، ولا أقول به، لورود السماع نثراً، ونظماً، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر احتج بقراءة حمزة⁽⁶⁸⁾ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽⁶⁹⁾ بجر (الأرحام) عطفًا على (الهاء) المجرورة بالباء⁽⁷⁰⁾.

وأشار⁽⁷¹⁾ إلى أن الفعل المضارع المضاعف، الذي على وزن (يفعل)، إذا اتصل بنون الإناءت جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، ومثّل لذلك بقراءة نافع وعاصم⁽⁷²⁾ لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾⁽⁷³⁾ بفتح القاف، وأصله أَقَرْنَ، من قولهم: قَرَّ بالمكان يَقَرُّ، حكاه ابن القطاع، ثم خُفِّفَ بالحذف بعد نقل الحركة وهو نادر، لأن هذا التخفيف إنما هو لمكسور العين⁽⁷⁴⁾.

والتقدير (هو أحسن). وذكر ابن عقيل⁽⁷⁸⁾: إن يونس أجاز حذف النون في (لم يكن) ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن، فلا تقول: (لم يك الرجل قائماً)، وقال: إذا جزم الفعل المضارع من (كان) قيل: لم يكن، والأصل يكون، فحذف الجازم الضمة التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ (لم يكن) والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شئ آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فقالوا: (لم يك) وهو حذف جائز، لا لازم، وقد قرئ⁽⁷⁹⁾ شاذاً قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁸⁰⁾، فقد استشهد بالقراءة الشاذة لتوثيق ما أجازته يونس.

وقال المصنف⁽⁸¹⁾: (إن) النافية تعمل عمل (ليس)⁽⁸²⁾ واستشهد بالقراءة سعيد بن جبير (رض)⁽⁸³⁾: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلِكُمْ﴾⁽⁸⁴⁾ بنصب العباد، فقد عملت (إن) النافية عمل (ليس)، وهذا مذهب الكوفيين ماعدا الفراء، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو

3 - لتوثيق ما أجازته بعض النحاة: قال عند حديثه⁽⁷⁵⁾ عن جواز حذف الصلة وإن لم تطل الحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً: نحو (جاء الذي قائم) التقدير (جاء الذي هو قائم) ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁽⁷⁶⁾ واحتج لذلك بقراءة الرفع⁽⁷⁷⁾.

السبعة⁽⁹⁶⁾ لقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ﴾⁽⁹⁷⁾ بالإشمام في (قيل، وغيض) وقال⁽⁹⁸⁾ تحذف همزة التسوية عند أمن اللبس، وتكون (أم) متصلة كما كانت والهمزة موجودة، واحتج لذلك بقراءة ابن محيصن⁽⁹⁹⁾ لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽¹⁰⁰⁾ بإسقاط الهمزة من (أُنذِرْتَهُمْ)

وفي حديثه⁽¹⁰¹⁾ عن المصادر غير الثلاثي، فما كان على وزن (فَعَلَّ)، فإما أن يكون صحيحا أو معتلا، فإن كان صحيحا فمصدره على وزن (فَعَّال) كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾⁽¹⁰²⁾، وعلى وزن (فِعَال) بتخفيف العين، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ بتخفيف الذال⁽¹⁰³⁾.

وفي حديثه⁽¹⁰⁴⁾ عن الوقف على المنقوص المنون: فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو (رَأَيْتَ قَاضِيَا) فإن لم يكن منصوبا فالمختار الوقف عليه بالحذف فتقول (هذا قاض وممرت بقاض) ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير⁽¹⁰⁵⁾ (ولكل قوم هادي) في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾⁽¹⁰⁶⁾.

5 - لتثبيت ظاهرة لغوية بذكر

بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أنه في كلام سيبويه⁽⁸⁵⁾.

وعند حديثه⁽⁸⁶⁾ عن لام الابتداء ودخولها على خبر (إن) المكسورة ذكر ما أجازه المبرد من دخولها على خبر أن المفتوحة، واحتج لذلك بالقراءة الشاذة⁽⁸⁷⁾ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽⁸⁸⁾ بفتح (أَنَّ).

وذكر⁽⁸⁹⁾ ما أجازه الاخفش قياسا من تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور، في حديثه عن كسر التاء⁽⁹⁰⁾ في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾⁽⁹¹⁾.

وذكر⁽⁹²⁾ ما أجازه الكوفيون قاطبة من معاملة الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، وتمثل لذلك بقراءة حفص عن عاصم بنصب (أَطَّلَعَ)⁽⁹³⁾ في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾⁽⁹⁴⁾.

4 - لتثبيت ظاهرة لغوية: وذلك

عند حديثه⁽⁹⁵⁾ عن الإشمام، والإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، واستشهد لذلك بقراءة

فيها ولو تعددت، كما في قراءة قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾⁽¹¹¹⁾ وقراءة قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمَّ الرِّضَاعَةَ﴾⁽¹¹²⁾، وقراءة قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽¹¹³⁾.

3. يصرح بأسماء بعض القراء السبعة وغيرهم ومن روى عنهم عند ذكر القراءة مثل نافع⁽¹¹⁴⁾، وعاصم⁽¹¹⁵⁾، وحمزة⁽¹¹⁶⁾، وابن عامر⁽¹¹⁷⁾، الكسائي⁽¹¹⁸⁾، وابن ذكوان⁽¹¹⁹⁾، وسعيد بن جبير⁽¹²⁰⁾، وابن محيصن⁽¹²¹⁾، وحفص عن عاصم⁽¹²²⁾، وأبوبكر عن عاصم⁽¹²³⁾.

4. يرجح بعض القراءات ويختارها لان المصنف اختارها كقوله (ما اختاره المصنف)⁽¹²⁴⁾، او (اختار المصنف)⁽¹²⁵⁾، أو يقول (تابعهم المصنف)⁽¹²⁶⁾، وقد يختاره ابن عقيل فيقول (المختار)⁽¹²⁷⁾، وقد يختارها لأنها الأشهر⁽¹²⁸⁾.

5. الاستشهاد بالقراءات الشاذة كما في قراءة قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمَّ الرِّضَاعَةَ﴾⁽¹²⁹⁾، وقراءة قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽¹³⁰⁾ وقراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹³¹⁾، وقراءة قوله تعالى: ﴿لَمَّ يَكُ الَّذِينَ

لغة بعض القبائل: عند حديثه⁽¹⁰⁷⁾ عن (لندن) التي تكون لابتداء غاية الزمان أو المكان، وهى مبنية عند أكثر العرب، لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد - وهو الظرفية، وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن، وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن، وقيس تعربها، واستشهد بقراءة أبي بكر عن عاصم⁽¹⁰⁸⁾: ﴿قِيَمًا لِّيُنذَرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾⁽¹⁰⁹⁾ بأسكن الدال، وأشمها الضم.

القسم الثاني

منهج ابن عقيل في عرض القراءات القرآنية

لم يكن لابن عقيل منهجاً ثابتاً في عرض القراءات القرآنية والاستشهاد بها أو الترجيح أو التمثيل، وهذا ما لوحظ في الدراسة وكما يأتي:

1. يصرح بلغة بعض القبائل وينسب القراءة القرآنية لها كذكره لغة قيس في قراءة أبي بكر عن عاصم قوله تعالى: ﴿قِيَمًا لِّيُنذَرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾⁽¹¹⁰⁾.
2. يذكر الأقوال المختلفة التي وردت في القراءة ويوضح التوجيهات النحوية

كَفَرُوا ﴿١٣٢﴾ ، وقراءة قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ ﴿١٣٣﴾ .

نتائج البحث:

6. يذكر قراءة القراء السبعة في قراءة قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ﴿١٣٤﴾ ، وقراءة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ﴾ ﴿١٣٥﴾ ، وقد يذكر قراءة بعض السلف كما في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعَدَّهُ رَسُولَهُ﴾ ﴿١٣٦﴾
7. يذكر جميع القراءات التي وردت في القراءة كما في قراءة قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ ﴿١٣٧﴾ ، وقراءة قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ﴿١٣٨﴾ ، وقراءة قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ ﴿١٣٩﴾ .
8. ضبط القراءة التي ترد من قارئها بالحروف ﴿١٤٠﴾ ، أو بالحركات ﴿١٤١﴾ ، أو الأعراب ﴿١٤٢﴾ ، ويمكن أن نتلمس ذلك عبر جميع القراءات التي ذكرها في شرحه.
- 1 - لقد اظهر ابن عقيل اهتماماً واسعاً بالقراءات القرآنية عبر الاستشهاد بها أو الترجيح أو التمثيل، وكان يعرض تلك القراءة ولو كانت شاذة دون الطعن أو التقليل من قيمة القراءة أو القارئ، وقد بلغت عدد القراءات القرآنية ﴿٣٢﴾ قراءة.
- 2 - ذكر قراءات قرآنية لمعظم القراء السبعة نافع، وعاصم، وحمزة، وابن عامر، و الكسائي وابن كثير، ما عدا أبو عمرو بن العلاء.
- 3 - كان يرجح بعض القراءات على بعض ويختارها لأنها توافق رأياً نحويًا اختاره المصنف.
- 4 - يستشهد بالقراءات لتوضيح بعض آراء النحاة أو المذاهب النحوية لأهل الكوفة أو البصرة على حد سواء.
- 5 - يذكر القراءات المتعددة أحياناً، وهذا دليل على معرفته الواسعة بالقراءات القرآنية وإتقانه لها، لأنه يذكر بعض تلك القراءة المتعددة ويوضح ويعلل كل منهما.

منه(هو)، واطرد الحذف به فصار كبعض الاسم. فالأول قول الخليل، والثاني مذهب سيبويه، والثالث - أن يكون(لنزعن) معلقة كتعليق علمت أيهم في الدار، وهو قول يونس ينظر: التبيان في تفسير القرآن للطوسي: 7/140، جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: 6/390، البحر المحيط: 4/53، مفاتيح الغيب(التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي 10/331، روح المعاني للالوسي: 21/ 119، اللباب في علوم الكتاب: 10/415.

الهوامش

1. ينظر: شرح ابن عقيل: 107/1، شرح الكافية: 451/2 - لا يجوز عند سيبويه والزجاج حذف نون الوقاية من(لن) إلا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع، وإلحاق نون الوقاية في(لن) وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم.
2. الكهف: 76.
3. قرأ نافع وأبو جعفر بضم الدال مع تخفيف النون وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمة والكسائي بضم الدال مع تشديد النون، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: 396، النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2/353، حجة القراءات لأبي زرعة: 424، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 520، التيسير في القراءات السبع: 100.
4. ينظر: شرح ابن عقيل: 150/1.
5. وأجاز سيبويه النصب على أن يكون(أي) بمعنى الذي. وذكر إنها قراءة هارون الأعرج، وفي رفع(أيهم) ثلاثة أقوال: أولها الحكاية على تقدير، فيقال لهم أيهم أشد على الرحمن عتيا؟ فيخرج، الثاني انه مبني على الضم، ومعناه الذي هو اشد على الرحمن عتيا، إلا أنه مبني لما حذف
6. مريم: 69.
7. ينظر: شرح بن عقيل: 306 /1.
8. محمد: 22.
9. قرأ نافع هل عسيتم بكسر السين وقرأ الباقون بالفتح ينظر: السبعة: 186، الحجة القراءات: 1/139، الإتحاف: 1/293، التيسير: 1/65.
10. ينظر: شرح بن عقيل: 321 / 1.
11. الأنعام: 54.
12. قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمة وقرأ الباقون بالكسر ينظر: السبعة: 1/258، النشر: 2/291، الإتحاف: 371، التيسير: 76.
13. ينظر: شرح بن عقيل: 239 / 1.
14. روى ابن ذكوان(لا تتبعان) بتخفيف النون وهي قراءة ابن عامر وقرأ الباقون بتشديد النون ينظر: النشر: 2/323، حجة

1. القراءات: 336، الإتحاف: 1/449، التيسير: 72.
2. المحرر الوجيز: 3/ 385، الجامع لأحكام القرآن: 8:338.
3. يونس: 89.
4. ينظر: شرح بن عقيل: 1/ 239.
5. ينظر: شرح بن عقيل: 49 - 50 / 3.
6. قرأ نافع وحده هذا يوم ينفع نصاباً، وقرأ الباقيون هذا يوم ينفع رفعا - ينظر: السبعة: 250، حجة القراءات: 242، الإتحاف: 364.
7. المائدة: 119.
8. ينظر: شرح بن عقيل: 3/ 50.
9. ينظر: شرح بن عقيل: 4/ 32.
10. قرأ ابن عامر، وعاصم، ويزيد، ويعقوب، وسهل: فيغفر لمن يشاء ويعذب، بالرفع فيهما على القطع، ويجوز على وجهين: أحدهما: أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، والآخر: أن يعطف جملة من فعل وفاعل على تقدّم، وقرأ باقي السبعة بالجزم عطفاً على الجواب، وقرأ ابن عباس، والأعرج، وأبو حيوة وأبو العالية، وعاصم الجحدري بالنصب فيهما على إضمار: أن، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب، تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب ينظر: البحر: 3/119، فتح القدير: 1/415، الكشف والبيان (تفسير الثعلبي): 2/303، السبعة: 195.
11. الإتحاف: 303، التيسير: 72.
12. البقرة: 284.
13. ينظر: شرح بن عقيل: 55 / 4.
14. قرأ حمزة والكسائي (ثلاث مائة سنين) بغير تنوين، وقرأ الباقيون بالتنوين ينظر: التيسير: 116، السبعة: 389 - 390، معاني القراءات: 266، المحرر الوجيز: 3/510، الدر المنثور: 7/470، تفسير اللباب: 12/463، البحر المحيط: 6/112، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت 616هـ): 2/101 - وقال العكبري: ويقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال، لأن مائة تضاف إلى المفرد.
15. الكهف: 25.
16. ينظر: شرح بن عقيل: 1/ 129.
17. قرأ ابن كثير هذَنَ و الذانَ و اللذينَ و فذَنَكَ و هتَيْنَ مشددة النون، وقرأ عاصم ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي بتخفيف ذلك كله السبعة: 229، حجة القراءات: 194، الإتحاف: 336.
18. النساء: 16.
19. ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 129.
20. فصلت: 29.
21. قرأ ابن كثير أرنا اللذين بتشديد النون والأصل اللذين فحذفت الياء وجعل التشديد عوضاً من الياء المحذوفة التي كانت في اللذين، وقرأ الباقيون بالتخفيف ولم يعوضوا من الياء شيئاً وقد ذكرت في

40. سورة النساء ينظر: حجة القراءات: 363، قرأ بعض الناس: «لات حين» برفع النون الإتحاف: 336.
33. قرأ نافع وابن عامر والكسائي (وريشا ولباس التقوى) بالنصب عطفوا على (الريش) المعنى وأنزلنا عليكم لباس التقوى، وقرأ الباقر بالرفع، أن يكون مبتدأ ويكون ذلك من صفته ويكون خير خير الابتداء المعنى ولباس التقوى المشار إليه خير ويجوز أن يكون ولباس التقوى مرفوعا بإضمار هو المعنى وهو لباس التقوى أي وستر العورة لباس المتقين ينظر: حجة القراءات: 280 - 281، مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن ابي طالب القيسي: 286، الإتحاف: 296.
34. ينظر: شرح ابن عقيل: 1/185.
35. الأعراف: 26.
36. قرأ ابن كثير ونافع (وإن تك حسنة) رفعا على أنها اسم كان ولا خبر لها وهي ها هنا في مذهب التمام، وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (حسنة) بالنصب خبر كان والاسم مضمّر ينظر: السبعة: 1/233، حجة القراءات: 1/203، التبيان للطوسي: 3/198، مجمع البيان للطبرسي: 3/74، المحرر: 2/126، اللباب: 5/173.
37. النساء: 40.
38. ينظر: شرح ابن عقيل: 1/268.
39. ص: 3.
40. قرأ بعض الناس: «لات حين» برفع النون من: {حين} على إضمار الخبر والأكثر حذف مرفوعها تقديره: وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ ينظر: المحرر: 5/436، اللباب: 340، 12/337، المشكل: 2/623.
41. ينظر: شرح ابن عقيل: 1/284.
42. ينظر: شرح ابن عقيل: 1/343.
43. النور: 9.
44. ينظر: السبعة: 1/453 - أن غضب الله أن الخفيفة على قراءة نافع في قوله « أن غضب » أن الناصبة للفعل وصل بالماضي، قال أبو علي وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلا أن يفصل بينها وبينه بشيء، مجمع البيان: 7/199، المحرر: 5/54، اللباب: 8/77، النشر: 2/370، حجة القراءات: 1/495 - 496، الإتحاف: 1/573، التيسير: 1/108.
45. ينظر: شرح ابن عقيل: 345 - 346 / 1.
46. ينظر: اللباب: 3 / 135 - 134 - وقرأ مجاهد - ويُرَوَى عن ابن عَبَّاسٍ - : « أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ » برفع « يُتِمُّ » وفيها قولان: أحدهما: قَوْلُ البَصْرِيِّينَ: أنها « أَنْ » الناصبة، أُهْمِلَتْ، القول الثاني: وهو قول الكوفيِّين أنها المخففة من النَّقِيلَة، وشذَّ وقوعها موقع الناصبة، كما شذَّ وقوع « أَنْ » الناصبة، البحر: 2/423، المحرر: 1/266.
47. البقرة: 233.

48. ينظر: شرح ابن عقيل: 345 - 346 / 1.
49. ينظر: المصدر نفسه: 60 / 3.
50. ينظر: البحر: 9/70 - 71 - قرأ أبو السمال، والجحدري، وعون العقيلي: من قبل ومن بعد، بالكسر والتنوين فيهما قال الزمخشري: على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، وقرأ الجمهور: {من قبل ومن بعد}، بضمهما: أي من قبل غلبة الروم ومن بعدها. ولما كانا مضافين إلى معرفة، وحذفت بنيا على الضم، والكلام على ذلك مذكور في علم النحو، الالوسي: 15/328، المحرر: 5/241، الكشف: 5/234.
51. الروم: 4.
52. ينظر: شرح ابن عقيل: 60 / 3.
53. ينظر: المصدر نفسه: 65/3.
54. الأنفال: 67.
55. ينظر: البحر المحيط: 6/102 - وقرأ الجمهور {الآخرة} بالنصب، وقرأ سليمان بن جماز المدني بالجرّ وخرجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره، الالوسي: 7/133، التبيان للعكبري: 2/10 - وقدره أبو البقاء والله يريد عرض الآخرة فحذف المضاف وبقي عمله وهو من باب المشاكلة.
56. ينظر: شرح ابن عقيل: 65/3.
57. مجمع البيان: 1/165 - {فلا خوف عليهم { قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ
- الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين وجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في {ولا هم يحزنون}، فرفعوا للتعادل، التبيان للطوسي: 2/357، المحرر: 1/67، القرطبي: 1/368. البحر: 1/214، النشر: 1/241، الإتحاف: 1/252.
58. البقرة: 38.
59. ينظر: شرح ابن عقيل: 65/3.
60. ينظر: المصدر نفسه: 68/3.
61. ينظر: التبيان للطوسي: 4/286 - قرأ ابن عامر وحده " زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم " بضم الزاي، ونصب (الأولاد) وخفض " شركائهم "، الباقون بفتح الزاي، " قتل " مفتوح اللام " أولادهم بجر الدال " شركاؤهم " بالرفع بالتزيين، فوجه قراءة ابن عامر انه فرق بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول. والتقدير: قتل شركائهم أولادهم، وشركاؤهم فاعل القتل، وإنما جر بالإضافة ومن أضاف القتل إلى الاولاد في القراءة الأخرى يكون الأولاد في موضع نصب، وهو مفعول به بالقتل، البيان للطبرسي: 4/152، الكشف: 2/179، الكشف للثعلبي: 5/298، المحرر: 2/477، النشر: 2/297، حجة القراءات: 1/273، الإتحاف: 1/386.
62. الأنعام: 137.

63. ينظر: شرح ابن عقيل: 68 / 3.
73. الأحزاب: 33.
64. ينظر: التبيان للطوسي: 6/403 - قرأت فرقة: « مخلف وعده رسله » بنصب الوعد وخفض الرسل، على الإضافة، وهذه القراءة ذكرها الزجاج وضعفها، وهي تحول بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، مجمع البيان: 6/80، الكشف: 3/293، المحرر: 4/114، الالوسي: 0 / 416، قرأ بعض السلف: 5/265، الإتحاف: 1/368.
65. إبراهيم: 47.
66. ينظر: شرح ابن عقيل: 68/3.
67. ينظر: المصدر نفسه: 197/3.
68. ينظر: السبعة: 1/226، مجمع البيان: 3/3 - قرأ حمزة و الأرحام بالجر و الباقون بالنصب و قرىء في الشواذ و الأرحام بالرفع، البحر: 2/336، الرازي: 5/38، القرطبي: 5/5، المحرر: 2/67، الالوسي: 3/402.
69. النساء: 1.
70. ينظر: شرح ابن عقيل: 197/3.
71. ينظر: المصدر نفسه: 4 / 211.
72. ينظر: السبعة: 1/521، التبيان للطوسي: 8/324 - (وقرن في بيوتكن) فقرأ المدنيان وعاصم بفتح القاف وقرأ الباقون بكسرها، النشر: 2/389، حجة القراءات: 1/577، الاتحاف: 1/632، مشكل: 2/577.
74. ينظر: شرح ابن عقيل: 4 / 211.
75. ينظر: المصدر نفسه: 151 - 152 / 2.
76. الأنعام: 154.
77. ينظر: مجمع البيان: 1/127 - وقرأ يحيى بن يعمر: «على الذي أحسن»، بالرفع، أي على الذي هو أحسن، الكشف: 2/192، المحرر: 1/46، وقرأ يحيى بن يعمر وابن إسحاق «تماماً على الذي أحسن» بضم النون، فجعلها صفة تفضيل ورفعها على خبر ابتداء مضمرة تقديره «على الذي هو أحسن» 2/496، الالوسي: 6/76، المشكل: 1/278، القرطبي: 1/283.
78. ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 268.
79. ينظر: المشكل لابن مكي: 2/636 - 631 - إنما حذف النون من يك على قول سيبويه لكثرة الاستعمال وقال المبرد لأنها أشبهت نون الإعراب يريد في قولك تدخلين وتدخلوا.
80. البيئ: 1 {لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا}
81. ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 284.
82. ينظر: الإتيان: 1/450 - وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس وخرج عليه قراءة سعيد ابن جبير إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم
83. ينظر: المحرر: 3/137 - قرأ جمهور الناس «إن الذين تدعون من دون الله عباد

- من العائد المحذوف وأمثالكم الخبر وان بمعنى ما لا تعمل عند سيبويه وتعمل عند المبرد.
86. ينظر: شرح ابن عقيل: 1/326.
87. ينظر: الالوسي: 10/51 - ومثله قراءة سعيد بن جبیر { إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ } [الفرقان: 20] بالفتح بناء على أن لام الابتداء إنما تصحب إن المكسورة الهمزة وكأن التقدير على هذه القراءة لعمرك قسماً على أنهم، وقال:، وقرئ { أَنَّهُمْ } بالفتح على زيادة اللام بعدها وتقدير جار قبلها أي لأنهم يأكلون: 14/66، البحر: 10/321، اللباب: 10/58، التبيان للطوسي: 2/92، القرطبي: 13/15.
88. الفرقان: 20.
89. ينظر: شرح ابن عقيل: 2/231.
90. ينظر: الكشف والبيان: 11/454 - وقراءة العامة: مطويات بالرفع. وقرأ عيسى بن عمر: بالكسر ومحلها النصب على الحال والقطع، وإنما يذكر اليمين للمبالغة في الاقتدار، المحرر الوجيز: 5/487 - في قراءة نصب { مطويات } قال: وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف لا يجوز إلا عند الاخفش، ومن منع جعله منصوباً على إضمار أعني، وأنت تعلم أن من يجوز مجيء الحال من المبتدا لا يحتاج إلى ذلك، الالوسي: 11/64، ج18/17، البحر: 7/391، 9/423، اللباب: 13/450، الكشف: 6/85، فتح
- أمثالكم « بنتقيل » « إن » ورفع « عباداً » وهي مخاطبة للكفار في تحقير شأن أصنامهم عندهم - وقرأ سعيد بن جبیر « إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم » بتخفيف النون من « إن » على أن تكون بمعنى ما وينصب قوله « عباداً وأمثالكم »، الكشف: 2/324 - وقرأ سعيد بن جبیر: بتخفيف إن ونصب عباداً أمثالكم، على إعمال «إن» النافية عمل «ما» الحجازية، الالوسي: 6/485، وحكى أبو البقاء أيضاً قراءة رابعة وهي بتشديد إن ونصب عباد ورفع أمثالكم اللباب: 8/93، القرطبي: 299/7.
84. الأعراف: 194
85. ينظر: المشكل: 1/307 - قرأ ابن جبیر إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم نصب عباد وأمثالكم وتخفيف إن بجعلها بمعنى ما فينصب على خبرها وسيبويه يختار في إن المخففة التي بمعنى ما رفع الخبر لأنها أضعف من ما والمبرد يجريها مجرى ما، التبيان للطوسي: 1/290 - 291 - قوله تعالى إن الذين تدعون الجمهور على تشديد النون وعباد خبر إن وأمثالكم نعت له والعائد محذوف أي تدعو بهم وقرأ عباداً وهو حال من العائد المحذوف وأمثالكم الخبر وقرأ إن بالتخفيف وهي بمعنى ما وعباداً خبرها وأمثالكم يقرأ بالنصب نعتاً لعباداً وقد قرئ أيضاً أمثالكم بالرفع على أن يكون عباداً حالاً

94. غافر: 36 - 37. القدير: 6/303، معاني القرآن للفراء: 4/123، مشكل: 2/633.
95. ينظر: شرح ابن عقيل: 97/ 2.
96. ينظر: السبعة: 178 - روى عن الكسائي أنه كان يقرأ هذه الحروف بإشمام الحرف الأول الضم مختلسا مثل قيل و غيض وما أشبه ذلك وقرأ أبو عمرو بضم ذلك كله، والسبعة: 143، مجمع البيان: 1/99، معالم التنزيل: 1/66، اللباب: 1/102، العنوان في القراءات السبع: 1/8، الحجة في علل القراءات السبع: 89 - 90.
97. هود: 44.
98. ينظر: شرح ابن عقيل: 189/3.
99. ينظر: مجمع البيان: 1/88 - (ء أنذرتهم) فيه ثلاث قراءات قرأ عاصم و حمزة و الكسائي إذا حقق بهمزتين و قرأ أهل الحجاز و أبو عمر بالهمزة و المد و تليين الهمزة الثانية و الباقون يجعلونها بين بين و كذلك قراءة الكسائي إذا خفت و أبو عمرو أطول مدا من ابن كثير و اختلف في المد عن نافع و قرأ ابن عامر بألف بين همزتين و يجوز في العربية ثلاثة أوجه غيرها « أ أنذرتهم » بتحقيق الهمزة الأولى و تخفيف الثانية بجعلها بين بين و أنذرتهم بهمزة واحدة و عليهم أنذرتهم على إلقاء حركة الهمزة على الميم نحو قد أفلح فيما روي عن نافع.
100. البقرة: 6.
101. ينظر: شرح ابن عقيل: 106/ 3.
102. النبأ: 28.
103. ينظر: مجمع البيان: 10/216 - ورووا عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) و كذبوا
91. الزمر: 67.
92. ينظر: شرح ابن عقيل: 17/4.
93. ينظر: السبعة: 570 - قرأ عاصم في رواية حفص فأطلع نصبا وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم فأطلع رفعا، النشر 2/205، الاتحاف: 677، التيسير: 1/124، التبيان طوسي: 9/74، مجمع البيان: 10/237، التحرير والتنوير: 12/440 - وقرأ الجمهور: { فَأَطَّلِعُ } بالرفع تفرِيعاً على { أبلغ } كأنه قيل: أبلغ ثم أطلع، وقرأه حفص عن عاصم بالنصب على جواب الترجي لمعاملة الترجي معاملة التمني وإن كان ذلك غير مشهور، والبصريون ينكرونه كأنه قيل: متى بلغت أطلعت، وقد تكون له ههنا نكتة وهي استعارة حرف الرجاء إلى معنى التمني على وجه الاستعارة التبعية إشارة إلى بُعد ما ترجاه، وجعل نصب الفعل بعده قرينة على الاستعارة، الكشاف: 6/113، المحرر الوجيز: 6/6، الألوسي: 18/91، البحر: 9/418 - وقرأ الأعرج، وأبو حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني، وابن مقسم، وحفص: فأطلع، بنصب العين. وقال أبو القاسم بن جبارة، وابن عطية: على جواب التمني، الرازي: 13/337، الطبري: 21/ 387، فتح القدير: 6/ 324، القرطبي: 15/275، معاني الفراء: 4/128، الإتيان في علوم القرآن: 1/230، البرهان في علوم القرآن: 4/113.

117. ينظر: المصدر نفسه: 68/3.
118. ينظر: المصدر نفسه: 55/4.
119. ينظر: المصدر نفسه: 239/1.
120. ينظر: المصدر نفسه: 284/1.
121. ينظر: المصدر نفسه: 189/3.
122. ينظر: المصدر نفسه: 17/4.
123. ينظر: المصدر نفسه: 56/3.
124. ينظر: المصدر نفسه: 50/3.
125. ينظر: المصدر نفسه: 284/1.
126. ينظر: المصدر نفسه: 17/4.
127. ينظر: المصدر نفسه: 4/50.
128. ينظر: المصدر نفسه: 306/1.
129. ينظر: المصدر نفسه: 345 - 346 / 1.
130. ينظر: المصدر نفسه: 284/1.
131. ينظر: المصدر نفسه: 3/65.
132. ينظر: المصدر نفسه: 1/268.
133. ينظر: المصدر نفسه: 1/326.
134. ينظر: المصدر نفسه: 49 - 50 / 3.
135. ينظر: المصدر نفسه: 97/2.
136. ينظر: المصدر نفسه: 3/68.
137. ينظر: المصدر نفسه: 1/306.
138. ينظر: المصدر نفسه: 49 - 50 / 3.
139. ينظر: المصدر نفسه: 1/305 - 306.
140. ينظر: المصدر نفسه: 107.
141. ينظر: المصدر نفسه: 1/306، 1/321، 1/321.
142. ينظر: المصدر نفسه: 1/150.
104. ينظر: شرح ابن عقيل: 4/145.
105. ينظر: السبعة: 1/360 - ابن كثير وحده يقف بياء على قوله هاد وقرأ الباقون بغير ياء، النشر: 2/335، حجة القراءات: 1/630، الإتحاف: 1/201، التيسير: 1/94.
106. الرعد: 7.
107. ينظر: شرح ابن عقيل: 3/56.
108. ينظر: النشر: 2/348 - (من لدنه) قرأ عاصم في رواية أبي بكر بفتح اللام وإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون وقرأ الباقون بضم الهاء والدال وإسكان النون وابن كثير على أصله في الصلة بواو، السبعة: 388، حجة القراءات: 1/412، 1/503، الإتحاف: 1/51.
109. الكهف: 2.
110. ينظر: شرح ابن عقيل: 3/56.
111. ينظر: المصدر نفسه: 1/321.
112. ينظر: المصدر نفسه: 345 - 346 / 1.
113. ينظر: المصدر نفسه: 284/1.
114. ينظر: المصدر نفسه: 1/306، 211/4.
115. ينظر: المصدر نفسه: 211/4.
116. ينظر: المصدر نفسه: 197/3، 55/4.

الزركشي (ت 794 هـ)، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1،
الناشر: دار إحياء الكتب العربية،
عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة:
1376هـ - 1957م.

- 6 - التبيان في إعراب القرآن: لأبي
البراء عبد الله بن الحسين
العكبري (ت 616هـ) وضع
حواشيه محمد حسين شمس
الدين، ط1، منشورات محمد علي
بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت
- لبنان، لسنة: 1419هـ - 1998م
- 7 - التبيان في تفسير القرآن
المؤلف: شيخ الطائفة أبي جعفر
محمد بن الحسن الطوسي تحقيق
وتصحيح: أحمد حبيب قصير
العالمي، ط1، مطبعة مكتب الإعلام
الإسلامي، سنة الطبع: رمضان
المبارك هـ 1409/7،
- 8 - التحرير والتنوير للشيخ محمد
الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية
للنشر، تونس 1396هـ 1976م
- 9 - التيسير في القراءات السبع،
المؤلف / الإمام أبو عمرو عثمان بن
سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو
الداني دار النشر / دار الكتاب

المصادر

- 1 - القرآن الكريم
- 2 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات
الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد
بن محمد بن عبد الغني الدمياطي،
تحقيق: أنس مهرة، ط1، دار النشر
دار الكتب العلمية - لبنان -
1419هـ 1998م
- 3 - الإتيان في علوم القرآن: جلال الدين
عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)،
تحقيق: سعيد المندوب، ط1، دار
الفكر، بيروت، لبنان، 1416هـ -
1996م
- 4 - البحر المحيط: لأبي حيان
الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق:
الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
- الشيخ علي محمد معوض،
شارك في التحقيق: ج1 د. زكريا
عبد المجيد النوقي، ج2، د. أحمد
النجولي الجمل، ط1، لبنان -
بيروت، دار الكتب العلمية، سنة:
1422 - 2001م
- 5 - البرهان في علوم القرآن: محمد
بن بدر الدين محمد بن عبد الله

- العربي - بيروت - 1404هـ / 1984م:100.
- الثانية، 1402 - 1982 تحقيق: سعيد الأفغاني
- 10 - جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، 224 - 310 هـ المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
- 14 - الدر المنثور: جلال الدين السيوطي (ت911 هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان
- 11 - الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ) - تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار أحياء التراث العربي، بيروت لبنان، لسنة 1405هـ - 1985م: 8:338
- 15 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للعلامة ابي الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي (ت1270هـ)، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2001م
- 12 - الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ورفاقه، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، لسنة: 2000م.
- 16 - زاد المسير: لابن الجوزي (ت597هـ) تحقيق: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، ط1، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع لسنة: جمادى الأولى 1407هـ - كانون الثاني 1987م
- 13 - حجة القراءات، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة (المتوفى: 403هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة
- 17 - السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة
- 18 - شرح ابن عقيل المؤلف: بهاء

- التأويل: لجار الله الزمخشري(ت
538هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة
الشيخ عادل احمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوض وشارك
في تحقيقه د.فتحي عبد الرحمن
احمد حجازي، مكتبة العبيكان،
ط1، الرياض، لسنة:1418 -
1998م
- 23 - الكشف والبيان(تفسير
الثعلبي): لأبي إسحاق احمد
بن محمد بن إبراهيم الثعلبي
النيسابوري(ت427هـ) تحقيق:
الإمام أبي محمد بن عاشور،
مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير
الساعدي، ط1، دار إحياء
التراث العربي، بيروت - لبنان،
لسنة:1422هـ - 2002م
- 24 - اللباب في علوم الكتاب: ابو حفص
عمر بن علي بن عادل الدمشقي
الحنبلي(ت بعد 880هـ)
تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد
الموجود، الشيخ علي محمد
عوض وآخرين، منشورات محمد
علي بيضون، ط1، دار الكتب
العلمية، بيروت، لسنة:1429هـ
- 1998م:10/415.
- الدين عبد الله بن عقيل العقيلي
المصري الهمداني الناشر: دار
الفكر - دمشق الطبعة الثانية،
1985تحقيق: محمد محيي
الدين عبد الحميد
- 19 - شرح الكافية في النحو للشيخ
رضي الدين محمد بن الحسن
الاستربادي النحوي، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ
/ 1985م
- 20 - العنوان في القراءات السبع:
أبو طاهر إسماعيل المقرئ
الأنصاري(ت455هـ) - حققه
وقدم له: الدكتور زهير غازي
زاهد والدكتور خليل إبراهيم
العطية، ط2، مؤسسة المنار
النجف الاشرف، السنة:1995
- 21 - فتح القدير الجامع بين فني
الرواية والدراية في علم التفسير،
تأليف: محمد بن علي بن محمد
الشوكاني(1250هـ) تحق:
فريال علوان، مكتبة الرشد
الرياض، ط1، لسنة:1420هـ -
1991م:1/415،
- 22 - الكشف عن حقائق غوامض
التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه

- 25 - مجمع البيان: الشيخ الطبرسي (ت548هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، تقديم: السيد محسن الأمين العاملي، ط1، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، لسنة: 1415هـ - 1995م
- 26 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد بن عبد الحق بن غالب بن عطية (ت546هـ) - تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، لسنة: 1422هـ - 2001م
- 27 - مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، دراسة وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، دار الحرية للطباعة، لسنة: 1395هـ - 1975م
- 28 - معالم التنزيل، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى 516هـ
- المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الرابعة، 1417 هـ - 1997م
- 29 - معاني القراءات: أبو منصور الأزهري (ت370هـ) - حققه وعلّق عليه الشيخ أحمد فريد المزدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لسنة: 1420هـ - 1999م
- 30 - معاني القرآن: الفراء (ت207هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط2، عالم الكتب، بيروت، لسنة: 1980م
- 31 - مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت606هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، لسنة: 1421هـ - 2000م
- 32 - النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع - شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية

– fiya He refered a lot to the Quranic readings in different places and for different purposes such as supporting agrammaticaljudye, fixing certain rule, clarifying a linguistic phenomenon, and fixing som of the tribes' Languages.

A Shedy of Quranic Readings in the Explanation

Of I bin Aqeel on AL – fyat Bin Malik.

The Quranic readings are Considered an Imurtant Source of the Arab Language Sources with its various orientations whether soric, Curisprudatil ,grammatical, semantic and jurisprudatial, it is really the well head for various Linyual Knowledye which depended on the Holy Quran which is abook that fulshood never gets closer to as it is revealed by Allah, the most Exalted, the most prudect.

Of those who had interest in the Quranic readings I bin Aqeel in his writing and explanation of I bin Malik's AL